الفصل الرابع عشر

الدراسة الاجتماعية للسكان *

إذا مانظرنا إلى دراسة السكان باعتبارها أحد ميادين علم الاجتماع ، لاحظنا أنها دراسة تتميز بطابع معين ، وخواص فريدة ، فهى لاتشبه دراسة التدريج الاجتماعى – مثلا – من حيث إنها ظهرت كفرع متميز نتج عن التطور الذى طرأ على ميدان علم الاجتماع بوجه عام ، بل إنها – على العكس من ذلك – تعتبر أقدم من علم الاجتماع ذاته ، ذلك أنها ظهرت ونمت من أصول ومصادر متنوعة متعددة ، من الاقتصاد ، والإحصاء والطب ، والبيولوجيا ، ثم مالبثت أن أصبحت بالتدرج أكثر ارتباطًا والتصاقًا بعلم الاجتماع . وعلى الرغم من ذلك فلا يزال الانفصال قائمًا بين علم الاجتماع ودراسة السكان فى بعض الأقطار مثل اليابان والبرازيل ، كما أن هناك دولا أخرى لاتزال تفصل بين العلمين فصلا واضحًا مثل الولايات المتحة الأمريكية وبريطانيا .

وإذا مانظرنا إلى الميدانين مستقلين – وإن كان ذلك عسيرًا – أمكننا أن نتساءل عن الفائدة التى تكمن وراء اعتبارهما علمًا واحدًا . ولعلنا نستطيع هنا أن نسجل وجهة نظرنا فى هذه النقطة بالذات وهى أن كلا من العلمين يستطيع أن يتبادل إسهامًا عظيما نتيجة للتقدم الذى طرأ عليه فى بعض الأقطار ، وأن عدم تحقيق الفائدة المتبادلة بينهما راجع فى المحل الأول إلى التعصب العنصرى الذى لايزال يسيطر على العلوم الاجتماعية . ومن المؤسف حقًا أن العلماء الاجتماعيين لايزالون يتعصبون لموضوعات ووجهات نظر قد لاتثير خلافًا أو نزاعًا بين علوم رئيسية ، ولكنها تثير هذا الخلاف بين فروع أواتجاهات تنتمى إلى علم واحد . ولما كان هذا الانغلاق قد أدى – فيما نعتقد – إلى الإفراط فى التخصص ، فإننا سنضطر الآن إلى البدء بتناول مشكلات التخصص بين الديموجرافيا وعلم الاجتماع .

---

* ترجم هذا الفصل السيد محمد الحسينى عن المصدر التالى :

Kingsley Dnvis "The Sociology of Demographic Behavior", in Robert K. Merton et al; Sociology Today Problems and Prospects; Basic books; Inc; New York; pp. 309-333.

مشكلة التخصص :

من المؤكد أن الصعوبات العلمية البحتة التى نشأت عن إمكانية إفادة علم الاجتماع من الديموجرافيا أو العكس . كانت غالبًا مصاحبة لنمو التخصص . إن من العسير الآن على أى باحث أن يسهم فى ميدان السكان دون الرجوع إلى التراث الهائل فى علم الاجتماع والأدوات المستخدمة فيها عمومًا . لقد كان ذلك ممكنًا منذ عشرين عامًا خلت ، أما الآن فيستحيل تحقيق ذلك .

ويبدو لنا أن فكرة فريق البحث * هى البديل الوحيد عن عدم إدماج العلمين فى نسق فكرى واحد ، ولكن هذا البديل بدوره ليس كافيًا أو مشبعًا ، لأن جماعة المتخصصين التى يتضمنها هذا الفريق غالبًا ماتنتمى إلى العلوم الاجتماعية ، وهى بذلك تمثل مستوى عضو الفريق الذى لايعرف إلا القليل عن الميدان الذى يبحث فيه . ولقد حاول بعض الباحثين تبرير مشكلات التخصص هذه بتوجيه اللوم إلى التخصص ذاته . كما ذهب بعض آخر إلى إمكانية الحد من النتائج السيئة التى يحدثها التخصص ، وذلك عن طريق تعميق التخصصات وإثرائها .

وإذا ماحاولنا دراسة الموقف الداخلى فى الديموجرافيا ، لاحظنا أن التخصص والتقدم العلمى كانا يسيران فى خطين متوازيين تقريبًا . فبعض الديموجرافيين اهتموا عمومًا بالخصوبة Fertility ، بينما اهتم آخرون بمعدلات الوفيات أو الهجرة . وكان من نتيجة هذا التخصص أن الباحث أصبح لديه مزيد من الوقت لدراسات يجريها خارج نطاق الديموجرافيا ، وإن كانت ترتبط بتخصصه ارتباطًا شديدًا . فالمهتم بدراسة الخصوبة قد يهتم بدراسة البناء الأسرى ، والمهتم بالهجرة الداخلية قد يتولد لديه الاهتمام بدراسة ارتحضر . وبهذه الطريقة ظهرت شبكة متكاملة من التخصصات تربط بين علم الاجتماع والديموجرافيا بطرق عديدة ووسائل شتى . ولقد كان إدراكنا لأبعاد هذه العملية غير واضح ، نظرًا للفكرة التى كانت مسيطرة علينا ، وهى افتراض استقلال كل من « الديموجرافيا – و « علم الاجتماع » . إن العلزين لاينطويان – فى الواقع – على استقلال وانفصال كبيرين ، وإن كانا لايمثلان معًا إطارًا متكاملا من المعرفة فالديموجرافى الذى يهتم براسة الخصوبة يكون أقرب إلى ميدان علم الاجتماع الأسرى منه إلى ميدان

---

* تتلخص فكرة فريق البحث Team Researcn التى يشير إليها الكاتب هنا – فى أن يقوم مجموعة من الباحثين ذوى تخصصات مختلفة بدراسة مشكلة أو ظاهرة معينة . ولقد ظهرت هذه الفكرة كرد فعل للنمو الهائل الذى طرأ على تخصصات العلوم الاجتماعية خلال السنوات الأخيرة ، فى الوقت الذى ظهرت فيه الحاجة إلى تفسير الظواهر والمشكلات الاجتماعية تفسيرًا لا يعتمد على بعد واحد . (المترجم)

معدلات الوفيات . ويبدو لنا أن أفضل وسيلة لربط الديموجرافيا بعلم الاجتماع ، ليست عقد مؤتمرات أو إنشاء مراكز بحوث تمثل تخصصات كل من العلمين ، وإنما وضع مجموعة من الحواجز أمام التخصص الدقيق .

الديموجرافيا : النظرية والتقدم العلمى :

يشتمل التحليل السكانى على موضوعات واهتمامات متنوعة ، إلى الحد الذى يحار المرء فيه إذا ماحاول تصنيفها ، لأنها مرتبطة فيما بينها ارتباطًا شديدًا ومع ذلك يمكن القول إن الموضوع الرئيسى لهذا الميدان هو « الديموجرافيا الصورية » Formal Demography ، التى تتضمن فقط القياس الإحصائى للنمو السكانى من ناحية التركيب العمرى والنوعى Age-Sex Structure والخصوبة ، والوفاء ، بل تضم أيضًا التحليل الرياضى للعلاقات المتبادلة بين هذه الموضوعات [٢] ولما كان هذا الموضوع يشكل أكثر الجوانب الفنية التكاملية وضوحًا فى دراسة السكان ، فإنا نستطيع بعد ذلك أن نجد تفسيرًا لاستمرار إطلاق اصطلاح « الديموجرافيا » على هذا العلم بأسره [٣] . ومن الملاحظ أن كثيرًا من العلماء الذين أسهموا فى الجانب الآخر من دراسة السكان (وهو نظرية السكان Population Theory) ، لم يقدموا لنا الكثير فى مجال الديموجرافيا الصورية ويقصد بنظرية السكان هنا التفسير اللفظى لأسباب الظواهر الديموجرافية ونتائجها . وهناك بعد ذلك قضية هامة هى تأثير النمو السكانى على مستوى المعيشة ، وهى قضية لاتزال حتى الآن موضوعًا لحديث رجل الشارع والمتخصص على السواء ، بل كلما قلت معرفة الشخص بالعلوم الاجتماعية ، زادت ثقته فى الإلمام بها . ومن هذه النظرة الواسعة نجد أنفسنا فى مواجهة موضوع آخر من هذا الميدان هو السياسات السكانية Population Policies الذى يدلى فيه كل من الهاوى والمحترف بآرائه مثلهم فى ذلك مثل الديموجرافى ولكن هناك موضوعًا آخر يدخل فى نطاق التحليل السكانى ، يطلق عليه الخصائص السكانية Population Characteristics ، وهذه الخصائص متعددة ومتنوعة مثل العرق ، والدين ، والحالة الزواجية ، والمهنة ، والدخل ، والتعليم ، لذلك يمكن القول إن هذا الفرع يتشابك بطريقة أو بأخرى مع كل العلوم الاجتماعية ، وإن كان يفتقد إلى الذاتية أو التماسك الداخلى .

ومن الممكن كذلك أن نقسيم ميدان السكان بطريقة أخرى ، كأن ندرس الوفاة ، والخصوبة ، والهجرة كمباحث أو فروع متخصصة ، ولكن يلاحظ أن أى تقسيم فرعى لهذه

المباحث . سيكشف عن أن هذا العلم قد أصبح درجة عالية من اللاتجانس . بحيث يصعب على المرء أن يدافع عن تخصصه فى علم السكان ككل . فليس هناك – فى الواقع – عالم سكان خالص . أو عالم اجتماع بحت . أو عالم اقتصاد منعزل : فأغلب الكتابات التى تناولت مايطلق عليه « بنظرية السكان » قدمها علماء الاقتصاد . والاجتماع . والاحياء . وإن كانوا لم يقدموا سوى مجموعة من المعارف غير المنظمة عن « الديموجرافيا الصورية » . أما أغلب الدراسات الديموجرافية المنظمة فقد قدمها علماء الإحصاء والرياضة . وإن كانوا لم يتخطوا حدود نظرية السكان إلا نادرًا فالمتخصص فى الهجرة قد يهتم اهتمامًا ضئيلا بالخصوبة أو الوفاة . ولكنه يولى فى الوقت ذاته اهتمامًا أكبر بموضوعات غير ديموجرافية مثل العلاقات العرقية . والأقليات ومع ذلك كله فلا تزال الخصائص السكانية أبعد عن أن تكون ميدانًا متميزًا فى الديموجرافيا . وحتى إذا اعتبرها بعض الباحثين ميدانًا مستقلا . فإن ذلك لايعدو أن يكون مسألة إجرائية بحتة . وليس معنى ذلك أن الديموجرافيين قد فقدوا الاهتمام بالخصائص السكانية . بل عكس ذلك صحيح تمامًا . فحينما ترغب الحكومات فى الحصول على أنواع معينة من البيانات . فإنها تضمن التعدادات أو المسوح السكانية الأسئلة الملائمة التى تضمن الحصول عليها . ولما كان الديموجرافيون يعتمدون على التعدادات فى أغلب بياناتهم . ولما كانوا أيضًا خبراء التعداد . فإنه يتعين عليهم بالضرورة أن يهتموا بدراسة الخصائص السكانية . وهذا بدوره يمنحهم فرصة الحصول على بيانات قد تكون على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة للعلوم الاجتماعية جميعها . وإن كانت هذه البيانات لاتستطيع أن تنهض وحدها . أو أن تشكل كيانًا مستقلا . وهكذا يبدو واضحًا أن الديموجرافيين – غالبا – مايهتمون فقط بمعالجة بسيطة للبيانات . وعرضها دون الأهتمام بتفسيرها علميًا . فى الوقت الذى يشعرون فيه أن عليهم واجبًا محتمًا هو تقديم البيانات الأساسية التى يستعين بها الآخرون .

ويوجه بعض الباحثين – وخاصة من الذين لاينتمون إلى الديموجرافيا – انتقادًا إلى الديموجرافيين مؤداة أنهم لايزالون يهملون مجال « النظرية » . أما الديموجرافيون فيواجهون بدورهم هذا الانتقاد بإظهارهم الاحتقار الشديد للتفسير اللفظى البحت الذى لافائدة منه . والواقع أن كلا من الطرفين قد يكون على صواب فيما يذهب إليه . فمن الواضح أن خبراء السكان قد ألفوا مجموعة من الإجراءات والمقولات بحيث أصبحت تصوراتهم محدودة إلى حد كبير . فى الوقت الذى ازداد فيه شكهم فى النظريات السوسيولوجية والاقتصادية . وهو شك يدعمه – غالبًا عدم قدرة هذه النظريات على الانسجام أو التلاؤم مع بيانات السكان التى يراد تفسيرها . ولقد

أصبح اصطلاح « النظرية » فى العلوم الاجتماعية يشير إلى تحليل لفظى خالص . بدلا من أن يشير إلى إطار واسع من الاستنتاجات المتعلقة بالعلاقات التى يمكن ملاحظتها . فإذا ماتضمن مؤلف معين شواهد واقعية ، وخاصة إذا كانت من طبيعة إحصائية . امتنع عنه اصطلاح « النظرية » . أما إذا انطوى هذا الموقف على تعميمات لفظية بحتة ، انسحب عليه هذا الاصطلاح .

ومع ذلك كله ، فمن العسير علينا أن نغفل الحقيقة التى مؤداها أن التقدم الكبير الذى طرأ على علم السكان يرجع إلى التحسينات والتعديلات التى أدخلت على مصادر البيانات وأساليب التحليل ، أكثر مما يرجع إلى التفسيرات النظرية الواسعة . ومن المسائل التى تدعو إلى السخرية حقًا ، أن الجهود التفسيرية فى ميدان السكان قد سبقت الجهود الأمبيريقية وقد يبدو هذا التفاوت واضحًا بالنسبة لعالم مثل مالتس Malthus ، فهو لم يكن يدرك تمامًا التقدم الذى طرأ على الديموجرافيا المنظمة فى عصره ، ومع ذلك فلا يزال العمل الذى قدمه يلفت أنظار علماء الديموجرافيا حتى اليوم ، بل لايزال يثير كثيرًا من الجدل فى مجال النظرية العامة للسكان ، وبالرغم من سيل المؤلفات ، والمنشورات ، والمقالات ، التى تناولت نظرية السكان ، إلا أنه تصعب الإشارة إلى تقدم علمى واحد أسهم فى تطوير هذا الميدان منذ مالتس . وقد يستثنى مفهوم « التحول الديموجرافى Demographic Transition » من ذلك ، لأنه ينطوى على فائدة كبيرة ، من حيث إنه يستطيع أن يوجه صياغة التعميمات . ويضاف إلى ذلك كله ، أن هناك قضايا لاتزال تثير كثيرًا من الجدل مثل « مشكلة السكان » ، و « النقد الماركسى لمالتس » ، « الهجوم المضاد ضد ماركس » و « الحجم الأمثل للسكان » .

وقد يكون النقاد الذين ذهبوا إلى أن الديموجرافيين أهملوا «النظرية » على صواب فى ذلك ، إذا ماكانوا يقصدون بالنظرية معناها السائد حتى اليوم . ومع ذلك فعلى علماء النظرية أن يتحملوا جانبًا من اتهام الديموجرافيين بإهمال النظرية .

بعض الاتجاهات الحديثة فى بحوث السكان :

إذا ماأمعنا النظر فى المحاولات التى بذلت للربط بين كل من المدخل الديموجرافى والمدخل السوسيولوجى فى الدراسة ، فإننا سنجد أنفسنا فى مواجهة عدد من الميادين المشتركة يتعين الإشارة إليها :

١ – الخصوبة وعلاقتها بالاتجاهات والنظم الاجتماعية .

٢ – التغير السكانى وعلاقته بالتغير الاجتماعى والاقتصادى

٣ – القوى العاملة وعلاقتها بالبناء السكانى والتنظيم الاجتماعى .

٤ – الأسرة وعلاقتها بالسلوك الديموجرافى .

ومن المؤكد أن هذه الميادين الأربعة تشترك فى سمات عامة ؛ فهى تنطوى جميعها على إمكانية التحليل المقارن على مستوى مجتمعات مختلفة ، سواء تم هذا التحليل وفقًا لبعد تاريخى أو وفقًا لمتغيرات متزامنة أوكليهما . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن هذه الميادين تمثل مجالا لعلاقة متبادلة بين السكان والبناء الاجتماعى ، كما أنها تسمح بدراسة الدوافع والاتجاهات ، ومن ثم تسمح بتطبيق الأدوات الديموجرافية كأحد إجراءات التحليل .

وقبل أن نناقش كلا من ميادين البحث الأربعة – السالفة الذكر – سنحاول أن نشير إلى بعض الموضوعات الأخرى التى يمكن أن تسهم فى الربط بين الديموجرافيا وعلم الاجتماع . فالهجرة الخارجية – مثلا – تمثل أساسًا ملائمًا للربط بين علم الاجتماع والديموجرافيا . ففى الماضى كان أحد اهتمامات علم الاجتماع الأمريكى دراسة المشكلات التى تنجم عن الهجرات الجماعية الوافدة إلى الولايات المتحدة ، ولكن هذا الميدان مالبث أن فقد كيانه وأهميته بالنسبة لميادين البحث الأخرى فى السكان ، وذلك بسبب عدم كفاءة وصلاحية البيانات والأدوات الخاصة به ، بالإضافة إلى خضوع ظاهرة الهجرة لاعتبارات دعائية أكثر منها علمية . أما الهجرة الداخلية فقد تكون أكثر ملاءمة من الناحية الإحصائية ، كما أنها قد تكون أكثر موضوعية ، وهذا هو السبب فى أنها حصلت على اهتمام أكبر وأعظم إذا ماقورنت بالهجرات الدولية ، وإن كانت تحرز تقدمًا فى دراسة السكان .

ومع ذلك فهناك ميدان فقد اهتمام الديموجرافيا وعلم الاجتماع معًا ، هو ميدان « النوعية السكانية » Population Quality . ولقد ظهر الاهتمام بهذا الموضوع كضرورة ثقافية وسيكولوجية فرضت نفسها على العلوم الاجتماعية . أما التقدم الحقيق لهذا الميدان فلم يتم إلا بتقدم بحوث الوراثة وتطورها ، وهذا مادفع أغلب العلماء الاجتماعيين – بما فى ذلك الديموجرافيين . إلى ترك أو هجر هذا الميدان المعقد ، مبررين ذلك بقولهم : إن الورثة لاتربطها بالظواهر الاجتماعية سوى علاقة ضئيلة .

أما الميدان الثالث ، وهو ميدان التنبؤات والتوقعات السكانية ، فقد تناقص الاهتمام به بسبب ضعف الثقة فيها . فمنذ زمن ليس ببعيد ، سادت وجهة نظر – وخاصة بين غير الديموجرافيين – مؤداها أن الديموجرافيا ميدان يتميز بالقدرة على التنبؤ بالأحداث بدقة . ولكن وجهة النظر هذه مالبثت أن ضعفت بمرور الزمن [٤] . ومع ذلك فستظل تقديرات السكان أمرًا هامًا لأن التغيرات

السكانية المستقبلة لايمكن تجاهلها . ويبدو لنا أن قيمة هذه التوقعات السكانية قد تزداد إذا ماأجريت بحوث سوسيولوجية تهدف إلى التعرف على مقاصد الأشخاص ونواياهم نحو الإنجاب . حينئذ تصبح التنبؤات مجالا حيويًا للبحث . وبذلك نستطيع أن نعيد ثقتنا القديمة فيها .

وأخيرًا فإن موضوع الوفاة يحتل مكانة متميزة بالنسبة لعلم الاجتماع . أما أهميته الديموجرافية فتعادل بالطبع أهمية الخصوبة . كما أن الاعتمادات التى تنفق على البحث فيه تعتبر اعتمادات خيالية إذا ماقورنت بتلك التى تنفق على الخصوبة . وعلى الرغم من ذلك فلاتزال الخصوبة مرتبطة بالديموجرافيا إرتباطًا أكبر وأوضح من ارتباط الوفاة بها . أما مبررات ذلك فيصعب أن نشير إليها هنا بالتفصيل . ولكن يبدو أن الدوافع تلعب دورًا مباشرًا فى معدل المواليد أكثر من معدل الوفيات . لأن الاتجاهات نحو الموت عادة ماتكون نتيجة سلبية (باستثناء الانتحار) . أما الاتجاهات نحو الإنجاب . فقد تكون إيجابية أو سلبية . كذلك لما كان الموت يحدث مرة واحدة للشخص . بينما يمكن أن يتكرر الإنجاب مرات عديدة . فإن الدوافع المتعلقة بإنجاب الأطفال تتأثر إلى حد كبير بخبرات التنشئة المبكرة وبالإضافة إلى ذلك فإن الإنجاب يفترض بالضرورة توافر علاقة اجتماعية . طالما أنه ينشأ عن علاقة جنسية ويرتكز على رابطة الآباء بالأبناء . ويبدو أن هذه الفروق تبرر لنا لماذا كان البحث السوسيولوجى الذى يتناول الوفاة موجهًا بشكل مباشر نحو الصحة والمرض أكثر مما كان موجهًا نحو معدل الوفيات فى حد ذاته . ومن الجدير بالذكر أن العوامل الاجتماعية التى تحكم – فى الواقع – معدلات الوفيات والنتائج الاجتماعية المترتبة عليها لم تحظ بالدراسة المستفيضة كما هو الحال بالنسبة لمعدلات الخصوبة أما دراسة التركيب العمرى وآثاره الإجتماعية . فلقد حظيت باهتمام الديموجرافيين . حيث أوضحت دراساتهم أن التغيرات التى تطرأ على هذا التركيب ترجع – إلى حد كبير – إلى الاختلافات أو الفروق فى معدلات الخصوبة . وذلك إذا ماقورنت بالاختلاف أو الفروق فى معدلات الوفيات .

وفى ختام حديثنا هنا . نود أن نؤكد مرة أخرى . أننا لاننظر إلى الميادين التى نأمل أن تحقق إرتباطًا أوثق بين الديموجرافيا وعلم الاجتماع . على أنها ميادين تستند إلى بيانات ديموجرافية تفرض تفسيرًا سوسيولوجيًا . ولكنها ميادين تسهم فى إمكانية إجراء بحوث واقعية فى موضوعات البناء الأجتماعى والاتجاهات وعلاقاتها بالتحليل الديموجرافى . وبهذا المعنى فإن ميادين البحث الأربعة التى أشرنا إليها جديرة بتحقيق الأهداف التى نسعى إليها فى هذا المقال . وهذا هو السبب فى أننا سنخصص الجزء المتبقى من مقالنا لمناقشة كل منهما على حدة .

الخصوبة فى المجتمعات الصناعية :

لايتوقف الوصول إلى الجديد فى الديموجرافيا – شأنها شأن العلوم الأجتماعية الأخرى – فقط على التطور الداخلى الذى يطرأ على العلم فى ذاته ، ولكنه يتوقف أيضًا على طبيعة الأحداث التاريخية . ففى غرب أوربا خضعت دارسة الخصوبة الشرية فى الفترة التى تنحصر فيما بين سنتى ١٩٢٥ و ١٩٤٥ لاتجاهين تاريخيين :

الأول : هو الانخفاض التدريجى فى معدل المواليد الذى بلغ أقصاه فى الفترة من سنة ١٩١٥ حتى ١٩٣٣ .

أما الاتجاه الثانى : فيمثل الفروق الطبقية فى الخصوبة ، وهذا الاتجاه ظل ناميًا حتى سنة ١٩٣٠* . ولقد أدى الاتجاه الأول إلى تغير عنيف فى التركيب العمرى ، مما تعذر معه الاستعانة بالمعدلات الخام Crude Rates كمؤشرات للعمليات الديموجرافية . وإزاء ذلك اضطر الديموجرافيون إلى تصميم وتطوير أدوات للتحليل جديدة ، مثل معدلات المواليد الصافية Net Reproduction والواقع أن هذه الأدوات كانت بمثابة تجريد المجموعة من الوقائع المحسوسة ، فهى تشير إلى مايمكن أن يحدث إذا استمرت المعدلات السائدة غير خاضعة لنظام معين . ومع ذلك تطرأ على التركيب العمرى . ولقد حدث بعد ذلك أن ظهر اتجاه هابط بعيد المدى فى معدلات الخصوبة ، مما قلل من قيمة التجريدات والتعميمات التى انتهى إليها بعض الديموجرافيين لذلك نجد بعد ذلك أن كلا من الديموجرافيين وغير الديموجرافيين قد استسلموا للاعتقاد الذى يبلغ ٧٥ فى سنة ١٩٣٠ يشير إلى أن عدد السكان سيميل ألى الانخفاض بنسبة ٢٥٪ فى كل جيل . وكنتيجة لذلك ذهب البعض إلى أن المهمة العلمية الأولى هى تفسير الانخفاض البعيد المدى فى الخصوبة . ولقد تمت بالفعل هذه المهمة بطريقة طبيعية جدًا ، وذلك

---

* لعل أبرز ممثل هذا الاتجاه خلال الفترة التى حددها الكاتب ؛ كيسر Kiser الذى أجرى دراسة كشف فيها عن أن هناك ميلا عاماً نحو انخفاض معدلات الخصوبة فيما بين سنتى ١٩٠٠ و ١٩١٠ فى بعض الولايات الشمالية الشرقية بالولايات المتحدة ، ووليام أوجبرن Ogburn الذى اهتم بدارسة حجم الأسرة فى نفس المنطقة التى درسها كيسر فى الفترة من سنة ١٩٠٠ حتى ١٩٣٠ ، ولورمر Lorimer وأسبورن Osburn اللذان تمكنا من التوصل إلى تحليل لبيانات سجلات مواليد عام ١٩٢٨ فى الولايات المتحدة عن طريق تقدير خصوبة المستويات الطبقية فى ذلك العام ، وادين هتشنسون Hutchinson فى دراسته لمدينة استكهولم التى كشف فيها عن أن المتزوجين الذين ينتمون إلى أعلى الطبقات كانوا أكثر خصوبة من متزوجى الطبقات الدنيا . ولقد آثرنا الإشارة إلى هذه الدراسات . لأن المؤلف قد تعمد تجاهل هذا الاتجاه فى مناقشته فى هذا المقال ، بالرغم من أنه أشار إلى مدى تأثير هذا الاتجاه فيما قبل ثلاثينيات هذا القرن .

حينما درس بعض الباحثين الاتجاهات المصاحبة للإنجاب والمؤثرة عليه مثل التحضر ، والحراك الطبق ، وتغير وظائف الأسرة .

أما الحادثة الثانية التى أجبرت الديموجرافيين على إعادة النظر فى أدواتهم التحليلية ، واستحداث أدوات جديدة ، فهى الارتفاع الذى طرأ على المواليد . فابتداء من ١٩٣٠ ، ظل هذا الارتفاع يكبر ويتعاظم حتى وصل إلى مدى لم يكونوا يتوقعونه . ومع ذلك ظلوا يستخدمون نفس الاتجاه السابق الذى كان يفسر الانخفاض التدريجى فى الخصوبة . ولقد كان واضحًا حينئذ أن النظرية الديمراجرافية وأدواتها تعانى من ضعف شديد ، مما نتج عنه عدم القدرة على التجريد والتعميم ومعنى ذلك أن معدلات المواليد كانت ترتكز بالفعل على قضايا غير واقعية .

وبارتفاع معدلات المواليد تحول الاهتمام من الاتجاهات البعيدة المدى إلى الاتجاهات القصيرة المدى . ولما كانت الخصوبة السائدة – سواء قيست عن طريق المعدلات الخام أو المعدلة – قد أصبحت عرضة للتغير الشديد خلال سنوات قليلة نتيجة لحدوث التغيرات الاقتصادية ، والسياسية ، والحربية . فإن الديموجرافيين قد وجدوا أنفسهم حينئذ مضطرين إلى التسليم بأن فترات معدلات الخصوبة المتباينة قد تضم زوجات قيست خصوبتهن مرات عديدة خلالها . فمن الممكن أن يؤجل الناس زواجهم أو إنجابهم للأطفال فى فترة معينة ، ثم يظل هذا التأجيل ساريًا لفترة أخرى ، وقد يعدلون عن ذلك تمامًا ، وفقًا لما تمليه عليهم ظروفهم . إذن فكل ميلاد لايشبه الآخر ، لأن إنجاب الزوجين فى فترة معينة يتأثر إذا كان لديهم أبناء أم لا ، كما أنه يتأثر بعدد أطفالهم الأحياء ، وكنتيجة لذلك تحول الاهتمام من دراسة مايطلق عليه « بالخصوبة الحالية أو السائدة » Current Fertility (وهى معدل الإنجاب خلال فترة محددة عادة ماتكون قصيرة) مايطلق عليه « بالخصوبة الكلية » Cumulative Fertility (وهى مجموع عدد الأطفال الذين أنجبوا وفقًا لسن المرأة ومدة الزواج) . ولقد درس ويلبتون Whelpton وآخرون معدلات المواليد بالنسبة لمجموعات من النساء ، كما حللوا معدلاتها وفقًا لطريقة إحصائية اصطنعها ، وكان من نتيجة هذه المحاولة وأمثالها ظهور تحليل ديموجرافى لسلوك الإنجاب أكثر تعقيدًا ، وإن كان أكثر فائدة وأهمية إذا ماقورن بكثير من التحليلات السابقة .

ومن الواضح أن هذا النوع الجديد من التحليل الديموجرافى سيحاول أن يربط بين الظواهر الديموجرافية والدراسة السوسيولوجية للاتجاهات والدوافع . ولعل أهم البحوث الرائدة فى هذا الميدان ، تلك التى قامت بها سويًا مؤسسة سكربس Scripps Foundation ومركز بحوث

المسوح فى متشجن Michigan Survey Reseach Center ولقد كان الهدف من أن هذا البحث تطوير التقديرات والتوقعات السكانية من خلال دراسة مقاصد الناس ونواياهم إزاء الإنجاب (*) . مستعينة فى ذلك بعينة اختيرت على مستوى قومى وتتألف من ٣٠٠٠ من النساء البيض ؛ وبعضهن وتقع أعمارهن فى الفئة من ١٨ سنة حتى ٣٩ سنة ، ويعمل أزواجهن فى أعمال مدنية أو فى الخدمة العسكرية ، والبعض الآخر غير متزوجات وتقع أعمارهن فى الفئة من ١٨ سنة حتى ٢٤ سنة . ولقد أجريت استبارات مع أفراد كل من المجموعتين استغرق كل واحد منها ستين دقيقة ، جمعت خلالها بيانات عن تاريخهن الزواجى ، وتواريخ حملهن ، وعدد الأطفال اللائى يتوقعن إنجابه ، وتواريخ هذا الإنجاب ، ومبررات العدد اللائى حددنهن ، ومدى تأثر توقعاتهن بتغير الظروف ، ثم قورنت بعد ذلك الإجابات التى قدمنها بإجابات بعض المسوح الأخرى . ومن المؤكد أن إجراء مثل هذه المسوح كل خمس سنوات قد أصبح أمرًا بالغ الأهمية ، لأننا بذلك نضمن توافر بيانات دائمة عن التغيرات التى تطرأ على تنظيم الأسرة ، والإتجاهات نحو الإنجاب فى ضوء الظروف المتغيرة .

وفى دراسة أخرى مولتها منح ملبانك Milbank Fund ومكتب بحوث السكان Office of Population Research ثم التعرف على العوامل التى تؤثر على الفترة التى تفصل فيما بين ميلاد طفل معين ، وإنتظار مولود آخر بعد إنجاب عدد معين من الأطفال . ومن الملاحظ أن العينة المبدئية هذه الدراسة كانت مقصورة على الزوجات والأزواج الذين أنجبوا مؤخرًا مولودهم الثانى . ومن الممكن – بالطبع – أن يتم استبار أفراد العينة هذه بشكل تتبعى بعد مرور ثمانية عشر شهرًا أو أوليًا Basic لايسعى فى المحل الأول إلى تطوير التنبؤات السكانية ، فإننا فإننا «د نجد فى ذلك مبررًا للاستعانة باستمارة بحث طويلة جدًا (تحتوى على ٢٤٢ سؤالا عند إجراء الاختبار القبلى) تغطى موضوعات ديموجرافية بحتة ، فى الوقت الذى تتناول فيه موضوعات سيكولوجية خالصة .

والملاحظ أن كلتا الدراستين السابقتين قد اتبعتا طريقة خاصة فى حساب معدل المواليد وهذه الطريقة فى الواقع ماهى إلا أنعكاس للقضية التى مؤداها ، أن الدافعية نحو الإنجاب لاتقاس فقط بعدد الأطفال الذين يرغبون الشخص فى إنجابهم ، ولكنها ، تتوقف على ماإذا كان الطفل الثانى مرغوبًا فيه وضروريًا بعد الطفل الأول ، والثالث بعد الثانى ... وهكذا فكلما قال مسشلر Michijan ووستوف Westoff إن كل مولود يتأثر بمجموعة مختلفة من الظروف » ، كما

« أن كل طفل يغير من موقف الأسرة ، ويؤثر بالتالى على مستقبل الإنجاب فيما بعد » [٧] . ومن المؤكد أن البحوث التى من هذا النوع ستزيد من معرفتنا بالعوامل التى تحكم قرارات الإنجاب فى المجتمعات الصناعية .

ونستطيع بعد ذلك أن نشير إلى ثلاثة اتجاهات أو موضوعات أخرى للبحث نعتقد أنها تستطيع أن تزيد من معرفتنا ومعلوماتنا عن الإتجاهات عمومًا :

١ – دراسات طولية أو تتبعية Longitudinal تبدأ بدراسة تنظيم النسل وتصوره عند الزوجين إبتداء من عقد قرانهما حتى إتمام تنشئة الأطفال . ولكى تتم هذه الدراسات لابد من توافر قوائم تتبعية ودائمة لأزواج وزوجات بدءوا الزواج منذ خمس سنوات . ويبدو أن الوسيلة تسمح بتكامل الملاحظات والبيانات الفسيولوجية ، والديموجرافية ، والسوسيولوجية المتعلقة بنفس الأزواج والزوجات ، وبذلك نتجنب الاعتماد – الذى ساد طويلا – على بيانات تاريخية نحصل عليها من نفس الأفراد ، ومثل هذه البيانات يجب أن تشمل القدرة على تصور الجنين والمحافظة عليه ، والولادة الطبيعية ، ورعاية الطفل ، ثم علاقة ذلك كله بمرحلة الشيخوخة ، والضغوط التى يواجهها الزوجان وتغير الاتجاهات . . إلخ .

٢ – دراسات للتعرف على العوامل التى تؤثر على قرار الزواج ، ذلك أن الظروف المؤثرة على الرغبة فى الزواج فى سن معينة ، أو تأجيله ، أو الإسراع فيه ، قد تلعب – مجتمعة – دورًا رئيسياً فى التقلبات التى يمكن أن تطرأ على معدلات المواليد . وبالرغم من أن دراسة سكربس – متشجن Scripps Monahan والتى أشرنا إليها منذ قليل – قد اشتملت على بيانات تتسق مع طبيعة الدراسات التى ننادى بها هنا ، إلا أن موضوع البحث ذاته لم ينل أهميته الديموجرافية الضرورية .

٣ – إعادة إجراء الدراسات فى أقطار صناعية مختلفة ، ذلك أن الأتجاه نحو صيغ مبررات الإنجاب بالطابع السيكولوجى أو السوسيولوجى قد أصبح اتجاهًا عنيفًا ، بحيث ، أصبح الإقدام على التعميم مسألة عسيرة تنتابها المخاطر لذلك أصبح تطبيق هذه الدراسات فى أقطار مختلفة أمرًا ضروريًا ولازمًا ولقد ثبت – بالفعل – نجاح هذا الاتجاه فى دراسة التدرج الاجتماعى . ومن الممكن أن يحقق هذا النجاح فى الديموجرافيا !

الخصوبة فى المجتمعات النامية :

وإذا ماتناولنا الأقطار الزراعية ، لاحظنا أن ما دفع بعض الديموجرافيين إلى مراجعة النظرية والبحوث فى ميدان السكان ، هو الانخفاض غير المتوقع فى معدلات الوفيات . فالملاحظ أن

معدل الزيادة الطبيعية قد بلغ الآن فى بعض الأقطار الزراعية ضعف معدل الزيادة الطبيعية فى الأقطار الصناعية ، بالرغم من الارتفاع الذى طرأ على معدل المواليد فى الأقطار الأخيرة بعد الحرب العالمية الثانية [٨] .

ومن المؤكد أن الدول التى تتميز بمستويات دخول فردية ضئيلة لاتزال تمثل مصدرًا أساسيًا فى زيادة السكان ، وذلك بسبب الارتفاع المستمر فى معدلات الخصوبة ، والانخفاض الملحوظ فى معدلات الوفيات . وعلى الرغم من ذلك فلاتزال هذه النقطة موضع نقاش وجدل ، وخاصة إذا ما أثيرت قضية إمكانية تثبيت معدلات المواليد أو تخفيضها ، ولكننا مع ذلك لانستطيع أن نغفل القيمة النظرية والتطبيقية التى تنطوى عليها هذه النقطة ، فهناك – مثلا – ثلاث دول زراعية هى الصين ، والهند ، وبورتوريكو ، تشبه اليابان فى تشجيعها تحديد حجم الأسرة . وهذا الإجراء يمكن أن ينطبق أيضًا على دول أخرى .

وإذن فالمشكلة التى نتناولها هنا تناقض المشكلة التى كانت سائدة فى ثلاثينيات هذا القرن فى غرب أوربا* لذلك لجأت الدول الصناعية التى تخشى من نقصان أعداد سكانها ، إلى اتباع سياسات سكانية تسعى إلى رفع معدلات الخصوبة فيها ، بل أصبحت البحوث الاجتماعية التى تخصص لدراسة الإنجاب توجه إلى هذا الغرض أيضًا [٩] . ومن الجدير بالذكر هنا أن حكومات هذه الدول لم تفد سوى فائدة عملية ضئيلة من هذه البحوث ، أما الديموجرافيا فقد حصلت على الفائدة القصوى منها ، ففى الولايات المتحدة أجريت دراسة إنديدنا بولس Indianapolis لشهيرة عن « العوامل الاجتماعية والسيكولوجية » فى سنة ١٩٣٨ ، وفى بريطانيا تشكلت « اللجنة الملكية للسكان » Royal Commission on Population فى سنة ١٩٤٤ ، مما مهد لإجراء تعداد الأسرة فى سنة ١٩٤٦ . ومن الواضح أن هذه الدراسات جميعها قد أجريت فى فترة كانت تثار فيها قضية قلة الإنجاب فى الوقت الذى لم تتطور فيه أساليب البحوث المسحية لكى تلائم الدراسة المعقدة لهذه القضية .

وبارتفاع معدلات الخصوبة فى الأقطار النامية ، والتى شكلت بدورها مشكلة يتعين إيجاد حل لها لم يكن من المستغرب أن تظهر أساليب وطرق استبار حديثة تستخدم للتعرف على دوافع الإنجاب . كما أنه ليس من المستغرب أيضًا أن تجرى هذه الدراسات بتوجيه من الدول الصناعية الغربية ، والذى كان يأخذ – غالبًا – شكل المساعدات الفنية المالية . ولكن الشىء المدهش حقًا

---

* يقصد المؤلف بذلك ارتفاع معدل المواليد فى بعض الدول النامية فى السنوات الأخيرة فى مقابل الانخفاض الملحوظ فى هذا المعدل فى دول غرب أوربا . (المترجم)

أن عدد الدول التى أجريت فيها هذه الدراسات كان ضئيلا وهى : الهند ، وبوتوريكو ، وجامايكا ، وإن كانت بعض الدول الأخرى قد حظيت ببعض الدراسات فى السنوات الأخيرة . وقد يشفع لذلك أن عدد الدراسات الذى أجرى كان كبيرًا ، إلى المدى الذى يمكننا من تحديد مجموعة من خصائصها العامة . ولكننا مع ذلك سنكتفى فى هذا المجال بتقديم مجموعة من الملاحظات العامة تنطبق على أغلبها .

فالملاحظ أولا أن هذه الدراسات كانت تتميز بطابع أو هدف تطبيقى ، لأنها تهتم أساسًا بدراسة الاتجاهات نحو حجم الأسرة ، فى الوقت الذى تلقى فيه ضوءًا على إمكانية الاستعانة بمفهوم تنظيم النسل ، وقد يبدو أن نقطة البداية فى هذه الدراسات لاتنطوى على قيمة سوسيولوجية واضحة ، ولكننا نعتقد أن عكس ذلك صحيح . فنقطة البداية هذه تستطيع أن تعمق البحث بما تقدمه من فرص الدقة العملية . ومع ذلك فهناك خطر يهدد هذه الدراسات ، يتمثل فى أن الهدف المحدود الذى تسعى إليه قد يبعد الباحث عن الاتجاهات والنظم الاجتماعية والاقتصادية التى تتشكل داخلها هذه الإتجاهات . فقد لوحظ – مثلا – أن بعض المسوح تناول اتجاهات الناس نحو الإنجاب وتنظيم النسل ، دون أن يربط بين هذه الاتجاهات والبناء الاجتماعى أو الظروف المختلفة التى يعيشها المجتمع مجال البحث ، وكان من نتيجة ذلك ظهور قدر كبير من الغموض ، بحيث أصبح من العسير أن نفهم إلى أى مدى تعكس التفسيرات اللفظية التى تتضمنها هذه المسوح السلوك الحالى أو السلوك الذى يمكن أن يحدث فى المستقبل . ولما كانت الاتجاهات التى يعبر الناس عنها عرضة للتغير ، لذلك أصبح من المحتم الحصول على أكبر قدر من المعرفة عن دور النظم الاجتماعية وتأثيرها ، لأن ذلك يزيد – فى الواقع – من قدرة الباحث على فهم التغيرات التى قد تطرأ على معدلات الخصوبة . والملاحظ ثانيًا أن هذه الدراسات لم تسع إلى تحليل قرارات الإنجاب فى ضوء الظروف الاجتماعية المختلفة . ويبدو لنا أنه إذا ماسدت هذه الثغرة ، وربطنا بين دراسة الإنجاب ، ودراسة الاتجاهات نحو حجم الأسرة ، فإن ذلك سيساعدنا فى تحديد الفترات التى تلعب دورًا هامًّا فى تنظيم النسل والعقم خلال دورة حياة الأسرة بأكملها ، كما أن ذلك سيساعدنا فى توضيح مدى تأثير معدلات وفيات الأطفال على الاتجاهات الوالدية .

أما العلماء الذين يعنون بالاتجاهات والدوافع ، أو الذين تدخل اهتماماتهم فى نطاق « علم النفس الاجتماعى » ، فقد اهتموا فقط « بدور الثقافة » و « قيم المجتمع » ، مجاهلين كثيرًا من جوانب البناء الاجتماعى . والواقع أن هذا الموقف يشكل حرجًا بالغًا ، لأن علماء الاجتماع والأنثربولوجيا فى هذه الأقطار درسوا بعض جوانب التنظيم الاجتماعى فى المجتمعات المحلية القروية

وخاصة الأسرة وبناء القرابة . ومع ذلك فإن البيانات التى جمعوها تعانى من ثغرات كثيرة . لأنها جمعت بواسطة إخباريين ، أو عن طريق ملاحظة غير رسمية أو غير مقيدة ، كما أن أغلب هذه الدراسات وقفت عند مستوى النسق المعيارى ، ولم تتعده إلى مستوى السلوك الفعلى [١١] . ولهذا يمكن القول إن العلاقة بين التنظيم الاجتماعى والدافعية للإنجاب فى هذه الدراسات كانت علاقة غير واضحة بحيث تصعب على الملاحظة . ومن الممكن دراسة هذه العلاقة بشكل أعمق إذا ماتوافر لدى هؤلاء العلماء المعرفة الفنية بهذا الموضوع ككل [١٢] . إن الدراسات الديموجرافية الميدانية تستطيع أن تفيد الكثير من دراسات الأسرة والقرابة ، كما أنها تستطيع بدورها أن تسهم فى توضيح بعض أبعادها ، وذلك – إذا ماسلمناه – بأن الديموجرافيين قد أصبحوا ملمين بطبيعة الأعمال والبحوث التى يتضمنها ميدان الأسرة .

وتعانى المسوح الميدانية السكانية – بالإضافة إلى ماسبق – من قصور واضح ، يتمثل فى ضيق الفترة الزمنية التى تغطيها ، فهى بذلك لاتستطيع أن تقوم مقام الدراسات التاريخية أو الإحصائية التى تتناول التغيرات البعيدة المدى . ومع ذلك فبالإستعانة ببعض بيانات التواريخ الشخصية ، يمكن إلقاء الضوء على بعض التغيرات التى حدثت خلال فترات زمنية ماضية ، ويتم ذلك بنجاح إذا ما كان الباحثون على علم بالملامح أو السمات الأساسية للتواريخ الاجتماعية للأفراد موضوع البحث .

وتستطيع الدول النامية أن تتغلب على الصعاب الناتجة عن التسرع فى جمع بيانات ديموجرافية معينة ، بإجراء دراسات استكشافية تتقدم المسوح الأساسية التى تجريها . وفى هذه الدراسات تجرى مقابلات متعمقة مع عدد محدود من المبعوثين ثم تخضع نتائج هذه المقابلات لتحليل كيفى شامل . وبعد إنجاز هذه الدراسات يمكن إجراء المسوح فى ضوء النتائج التى تم تحليلها [١٣] . ولكن المشكلة الأساسية هنا هى أن التحليل الكيفى للاستبارات الاستكشافية يستغرق وقتًا طويلا قد يصل إلى ثلاث سنوات .

إن الملاحظات التى قدمناها حول مسوح الاتجاهات نحو الإنجاب فى الدول النامية ، لاتعنى أن هذه المسوح تخلو من فائدة ، فلو سمح لنا النطاق المحدود لهذا المقال ، لاستطعنا أن نبرهن على أن هذه الجهود الرائدة قد تمكنت من إثارة إهتمامنا بالدراسة السوسيولوجية للإنجاب .

النمو السكانى والتغير الاجتماعى :

إلى جانب الاهتمام السائد بدراسة الخصوبة فى المجتمعات النامية ، تظل المشكلة القديمة التى

تمثل أساسًا هامًّا من أسس نظرية السكان قائمة ، وهى علاقة النمو السكانى بالرفاهية الإنسانية . ولقد اختلفت صياغة هذه المشكلة على مر العصور ، ولكن جوهرها ظل ثابتًا لايتغير . فالتس Malthus – مثلا – بدأ دراسته كناقد للأيديولوجيات الخيالية ، ثم تحول تدريجيًا من قضية إمكانية تحقيق الكمال إلى قضية الرفاهية الاقتصادية ، فهو إذن لم يستطع أن يقدر إمكانية الارتفاع المستمر فى المستوى العام للمعيشة تحت ظروف طبيعية . ولقد حاول بعض الباحثين إثارة القضية فى شكل قريب من ذلك خلال السنوات الأخيرة ، وذلك فى صورة السؤال التالى : إلى أى مدى يؤدى النمو السكانى إلى تعويق التقدم الاقتصادى أو تدعيمه ؟

وقد يبدو للبعض أن هذه المشكلة قد قتلت بحثًا ، وهذا صحيح إلى حد كبير ، ولكن الدراسة العملية لها لاتزال فى بدايتها ، والواقع أن أغلب من تناولوا هذه المشكلة كانوا من الاقتصاديين وهذا يعنى أن فرصًا عظيمة للبحث لاتزال فى انتظار علماء الاجتماع ، فمن الواضح الآن أن كل جوانب المجتمع تنعكس على التغير الديموجرافى والاقتصادى سواء كان ذلك فى شكل أسباب أو نتائج ، ويبدو أن مشكلتنا – نحن علماء الاجتماع – هى صياغة مجموعة من النظريات الإجرائية وتطويرها ، وذلك لكى تتلاءم مع الطبيعة المعقدة للظواهر ، بحيث يمكن اختبارها على المدى البعيد وعلى أساس شواهد مقارنة .

وقد يكون السبب الرئيسى فى تأخر علماء الاجتماع فى دراسة هذه المشكلة هو أنهم قد انشغلوا فترة طويلة بالمسوح الميدانية ، وبحوث علم النفس الاجتماعى ، وبعض الدراسات الاجتماعية الضيقة النطاق . ويضاف إلى ذلك نفورهم من تعلم الموضوعات الفنية فى الديموجرافيا والاقتصاد . ومع ذلك فلقد حاول بعض علماء الاجتماع المعاصرين إحياء موضوع التغير الاجتماعى ، ذلك الموضوع الذى طالما شغل أسلافهم من الاجتماعيين (١٤) .

وتذهب طائفة من غير المتخصصين فى الديموجرافيا إلى أن الشكل الوحيد للتغير السكانى يتمثل فى الزيادة أوالنقصان الذى يطرأ على العدد الكلى للسكان ، مما أدى بهم إلى الاهتمام باتجاهات معدلات الوفيات والخصوبة والهجرة ، وكل المعدلات الأخرى التى يمكن أن تكون لها آثار اجتماعية مستقلة عن الآثار التى تحدثها فى النمو السكانى ، كما أدى بهم ذلك إلى الاهتمام فقط بالتغيرات التى تطرأ على البناء السكانى وخاصة ماتعلق منها بالتوزيع المكانى ، والفروق أو الاختلافات بين الجماعات المختلفة ، والواقع أن هذا الاتجاه فى البحث لايفيد إلا فى دراسة التغير الاجتماعى . بيد أننا لانستطيع أن نفهم النمو السكانى أو نقدره دون الإلمام بكل التغيرات الديموجرافية ، وهذا بدوره يفرض علينا ضرورة النظر إلى التغيرات الديموجرافية فى شكل

متكامل . وبذلك يمكن ربطها ببقية ظواهر المجتمع ونظمه .

ولسنا بعد ذلك كله فى حاجة إلى مزيد من المناقشة لمشكلة تحليل التغيرات الديموجرافية البعيدة المدى . فالواقع أن هذه المشكلة ستظل قائمة . مادامت البيانات والشواهد الواقعية نادرة . فلو رجعنا إلى الوراء بضعة قرون . لاحظنا أن البيانات وإن كانت لاتختفى تمامًا . إلا أنها تكاد تكون نادرة . وغير ملائمة . بل قد يثير صدقها كثيرًا من التساؤلات . ومن الطريف أن نشير هنا إلى أن علماء الديموجرافيا الأمريكيين لم يهتموا اهتمامًا ملحوظًا باكتشاف هذه البيانات وتحليلها . فعلى الرغم من وجود أكثر من أربعين مسحًا سكانيًا أجروا خلال عصر الاستعمار البريطانى لأمريكا . إلا أنهم لم يفيدوا منها حتى الآن . كما أنهم لم يحصلوا إلا على فائدة ضئيلة من السجلات المحلية . ومع ذلك فقد ظهرت بعض الأعمال التى ترد فى شكل استثناء من ذلك [١٥] . أما الاهتمام بالتاريخ الديموجرافى فكان أعظم وأكبر فى أوربا عمومًا [١٦] . ففى فرنسا – مثلا – أعد الديموجرافيون والمتخصصون فى المحفوظات قوائم تساعد على الإفادة من البيانات الديموجرافية التى تتضمنها السجلات [١٧] .

ولاشك أن البيانات الديموجرافية التاريخية تستطيع أن تفيد الديموجرافيين فائدة محققة فى تشكيل توقعاتهم . ولهذا السبب فإن دراسة هذه البيانات يجب ألا تترك لغيرهم من العلماء الاجتماعيين . لأن الديموجرافيين يستطيعون بحكم اهتماماتهم أن يحددوا التواريخ التقريبية للتغيرات الحاسمة التى تطرأ على التحولات الديموجرافية [١٨] ، وذلك مثل الهبوط الطبيعى الذى يستتبعه هبوط مفاجئ فى معدلات الوفيات ، وهذا ينطبق أيضًا على معدلات الخصوبة والتغيرات التى تصاحب الزيادة الطبيعية . ويستطيع الديموجرافيون – أيضًا – عن طريق استعانتهم ببعض المظاهر الاقتصادية والاجتماعية (مثل مؤشرات التنمية الاقتصادية والتحضر والمؤهلات التعليمية . وحركات الهجرة) أن يترجموا الزمن إلى مراحل تطورية . وبذلك يتمكنون من استخلاص نموذج يمثل التفاعل بين التغيرات الديموجرافية والتغيرات الاجتماعية الأخرى . وإذا ماتم ذلك أصبح الطريق ممهدًا لإجراء اختبارات للنتائج عن طريق عقد مقارنات إحصائية بين الدول المعاصرة التى تمر بمراحل مختلفة من النمو [١٩] .

السكان والقوى العاملة والكفاءة القومية :

يتميز السكان الذين يدخلون فى نطاق القوى العاملة . شأنهم فى ذلك شأن بقية السكان . بسمات ديموجرافية . واقتصادية . واجتماعية متميزة . ولما كان حجم القوى العاملة وطبيعتها يختل

همية كبيرة بالنسبة لكل المجتمعات ، فإن تحليل هذه القوى يتيح لنا فرصة ملائمة للربط بين التحليلات السوسيولوجية والديموجرافية فى شكل إطار متكامل يرتبط بعلم الاقتصاد والسياسة القومية .

وسنحاول الآن أن نستشهد على ذلك بالرجوع إلى مشكلتين قوميتين معاصرتين :

الأولى : هى العجز فى عدد العلماء والفنيين .

والثانية : دخول المرأة الأمريكية ميدان العمل .

أما المشكلة الأولى فتثير على الفور مسألة النقص فى فئة مهنية معينة . ومع التسليم بقدرتنا على تقديم إجابة على هذا السؤال ، فسيثار بعد ذلك سؤال جدير بالبحث هو : لماذا نشأ هذا العجز . وماهى الإجراءات الضرورية لعلاجه ؟ ولقد حاولت كل من الديموجرافيا وعلم الاجتماع الإسهام فى تقديم إجابة على هذا السؤال. أما الديموجرافيا فقدمت تحليلات لطبيعة ابناء المهنى للقوى العاملة ، وتدفق السكان عبر القنوات التعليمية ، وعلاقة الحراك المهنى بالعمر ، بينما قدم علماء الاجتماع تحليلات لدوافع الإنجاب ، ودراسات عن ترتيب الأفراد للمهن المختلفة مع تحليل لأدوار الأسرة ، والمدرسة ، والنظم ، وكذلك كل العوامل الأخرى التى تكمن وراء ذلك كله. وعندما نحاول تقويم إسهام كل من الديموجرافيا وعلم الاجتماع فى الإجابة على هذا السؤال ، يمكننا القول إن علماء هذين العلمين لم يبذلوا الجهود الضرورية لدراسة هذا الموضوع ، وذلك لاسباب معقدة جدًا يضيق نطاق هذا المقال عن مناقشتها .

أما المشكلة الثانية وهى دخول المرأة الأمريكية ميدان العمل ، فتبدو واضحة إذا ما أدركنا أن الولايات المتحدة لاتستطيع أن تفيد من النساء المؤهلات اللائى يدخلن فى نطاق القوى العاملة، إذا ماقورنت ببعض الدول المنافسة لها مثل الاتحاد السوفييتى . وعلى الرغم مما يذهب إليه البعض من أن عدم الإفادة من المواهب يرجع غالبًا إلى التأثيرات التى تحدثها الفروق الطبقية والعنصرية ، إلا أن موقف عدم الإفادة من مواهب النساء قد يكون أعقد من ذلك بكثير . ويبدو لنا أن الأهمية التطبيقية للبحوث التى تجرى على القوى العاملة من النساء قد تتضح إذا ما اعتبرنا قضية مشاركة النساء فى قوى العمل قضية عامة بعيدة عن وجهة النظر الكمية الخالصة .

ومن الواضح أن الجانب العلمى لهذه المشكلة قد أصبح على درجة كبيرة من الأهمية . ففى الممكن اختبار بعض النظريات والمفاهيم المرتبطة بها إذا ماوسع الديموجرافيون اهتماماتهم . ومن الموضوعات الجديرة بالبحث هنا ، التناقض الذى حدث بين متطلبات الأسرة ومتطلبات النظام السياسى والاقتصادى ومأأدى إليه من ضغوط أثرت على طبيعة أدوار النساء . ولقد تبدى هذا

التناقض فيما أسفرت عنه استفتاءات الرأى العام ، حيث كشفت عن وجود قدر ملحوظ من الاتزان فى اتجاهات الناس نحو التحولات العنيفة التى نتجت عن التغير الاجتماعى فى الوقت الذى سادت فيه وجهة نظر تشير إلى تحبيذ العمل بالنسبة للمتزوجات ، ولقد صاحب ذلك كله ارتفاع فى نسبة العاملات منهن ، لذلك نجد تالكوت بارسونز [٢٠] Parsons – مثلا – يقدم نظرية سوسيولوجية يحدد فيها موقفًا معياريًّا حيث يقول إنه « مع التسليم باستقلال الأسرة النووية ، ومع التسليم بانفصالها المكانى عن مجال العمل . . فإن تقسيم الأدوار وفقًا للجنس ، والذى على أساسه يدخل الزوج وحدة الحياة المهنية ، ظل يمثل ميكانزما يقلل من احتمال المنافسة بين الزوجين ، بل ويزيد من تضامن الأسرة وتماسكها » . ومن الواضح أن العبارات التى قدمها بارسونز تمثل إطارًا تحليليًّا عظيمًا ، لذلك يتعين الإفادة منها كموجه للبحوث الواقعية فى هذا الميدان .

وعلى أية حال ، فإنه يبدو أن الربط بين كل من التحليل الديموجرافى والسوسيولوجى ، هى الوسيلة الوحيدة للفهم العلمى لطبيعة القوى العاملة من النساء . ومن الممكن فى هذا المجال أن نستعين بالبيانات العديدة المتعلقة بتشغيل النساء فى أقطار مختلفة ، لتكون أساسًا لتحليل إحصائى يتناول الفروق بين العاملات وغير العاملات من الزوجات . ومن هذه الفروق عدد الأطفال ، والمكانة الأسرية ، ومهنة الزوج ، ودخله ، ومؤهلاته التعليمية . وفيما يتعلق بالنساء العاملات يمكن ربط هذه المتغيرات ببعض خصائص القوى العاملة مثل طبيعة العمل ، ومدة الخدمة ، والمكانة المهنية ، والصناعة . إن أية نظرية عن الأسرة ، أو عن وضع المرأة اليوم يجب أن تخضع لاختبار وتقويم واقعيين ، كما أن أى تفسير لطبيعة القوى العاملة لايكتسب قوة تنبؤية إذا تجاهل البيانات السوسيولوجية ، ونظريات البناء الاجتماعى بصفة عامة .

الديموجرافيا والأسرة :

حينما اهتم الديموجرافيون بدراسة الخصوبة ، فإنهم اهتموا بالتبعية بدراسة الأسرة كوحدة اجتماعية ، وحينما اهتموا بدراسة القوى العاملة فإنهم عادوا إلى الاسرة – كما أشرنا إلى ذلك منذ قليل – ثم نجدهم يعودون إليها مرة أخرى عند دراستهم لمعدلات وفيات الأطفال . ولقد مكنهم ذلك كله من دراسة كثير من مظاهر بناء الأسرة .

ويمتلك الديموجرافيون فى الواقع بيانات هائلة تستطيع أن تخدم أغراضهم واهتماماتهم ، فالتعدادات والإحصاءات الحيوية تنطوى على ثروة هائلة من البيانات تغطى كثيرًا من الظواهر الأسرية مثل بناء الأسرة ، وحجمها ، وتفككها ، وحالتها الزواجية ، وإنجابها . إذا ماحلل

الديموجرافيون هذه البيانات وفسروها ، فإنهم بذلك يستطيعون الإسهام فى فهم أفضل للأسرة ، كما يتبدى ذلك فى دراسة بول جليك عن « الأسر الأمريكية » (٢١) .

ولقد شهدت السنوات الأخيرة تفاعلا واضحًا بين علم الاجتماع والديموجرافيا فى مجال الأسرة ، يؤكد ذلك الأعمال التى قدمها جليك Ghick وكيفارت Kephart وجاكبسون Jacobson ومونان Monahan وجود Goode ، وجيزى بيرنارد Bernard وآخرون . وكان من نتيجة ذلك ظهور نهضة فى الدراسة العلمية للأسرة . ومن المتوقع أن يحقق هذا الاتجاه مزيدًا من النمو والتقدم خلال السنوات القليلة القادمة ، ومع ذلك فلا تزال هناك عقبات تعتوره ، نرى لزامًا علينا أن نشير إلى بعض منها ، فإذا ماأمعنا النظر فى تراث الديموجرافية المتعلقة بالأسرة لاحظنا عدم وجود محاولات جادة لتفسير البيانات تفسيرًا علميًّا مرضيًا ، فى الوقت الذى شاع فيه اعتقاد مؤداه ، عدم المسئولية عن تقديم التفسير طالما أن البيانات الضرورية للكشف عن انتظام الوقائع غير متوافرة ، والبديل عن ذلك – فيما نعتقد – هو أن يتخلص الديموجرافيون من هذا الاعتقاد الذى لافائدة منه ، وأن ينظروا إلى موضوع التفسير المتكامل للبيانات أكثر جدية . بدلا من أن يقذفوا ببياناتهم فى بحار علم الأسرة ، ثم يظلوا يبحثون طويلا عن علاقات تتلاءم معها ، ويقابل هذه العقبة – فى الواقع – عقبة أخرى فى ميدانى علم الاجتماع والأنثروبولوجيا ، تتمثل فى عدم إدراك رجال هذين العلمين لم تستطع الديموجرافيا أن تقدمه إليهما ، فالمتأمل فى بحوث الديموجرافيا الحديثة ، يلاحظ – مثلا – أنها خلو من أية إشارة للتحليل الذى قدمه بارسونز للأسرة ، والذى أشرنا إليه منذ قليل ، وهذا ينطبق أيضًا على بول جليك Glick فى كتابه « الأسر الأمريكية » الذى لم يتضمن إشارة واحدة لبارسونز ، بالرغم من أنهما عالمان ينتميان إلى جماعة مهنية واحدة ، ويعالجان نفس الظاهرة ، وهى الأسرة الأمريكية .

وتستطيع الديموجرافيا أن تفيد فائدة محققة مما يطلق عليه « الدراسة السوسيولوجية الواسعة النطاق للأسرة » Macro--Sociology of Family ، وهى دراسة يمكن أن تشتمل على مقارنات للبناءات الأسرية ، وتحليلات للتغيرات بالإضافة إلى دراسة العلاقات التى تربط الأسرة بالنظم الاجتماعية الأخرى . ومن المؤكد أن هذه الفائدة ستكون نظرية وتطبيقية فى آن واحد . فمن الناحية النظرية نجد – مثلا – أن تفسير التغير السكانى مرتبط – إلى حد ما – بتفسير مايحدث فى إحدى الوظائف الأساسية للأسرة وهى وظيفة الإنجاب ، أما من الناحية التطبيقية ، فنحن نعلم أن التعدادات والسجلات الحيوية قد أصبحت متوافرة الآن لدى كثير من الدول ذات الأنظمة

الاجتماعية والسياسية المختلفة وهذه المصادر تشتمل فى الواقع على بيانات ثابتة عن الأسرة ، أكثرها فى شكل مقنن . ولقد دفع ذلك كيفارت Kephart إلى القول « إن هناك عددًا من الدول الأوربية والآسيوية تجرى تعدادات تتضمن بيانات عن الأسرة أكثر شمولا مما تتضمنه تعداداتنا »*. وعلى الرغم من ذلك فإن هذه البيانات لم تستخدم حتى الآن كوسيلة للتحليل المقارن إلا نادرًا » (٢٢) . ومن المؤكد أن البيانات الديموجرافية المتعلقة بالأسرة قد تتيح فرصًا عظيمة للبحث فى موضوع تغير بناء الأسرة ، خاصة إذا ماكانت هذه البيانات ممثلة لأقطار مختلفة ، ولفترات زمنية تمكن من المقارنات التاريخية الحضارية . ونستطيع بعد ذلك أن نفيد مما تحتوى عليه التعدادات من بيانات اجتماعية ، واقتصادية وديموجرافية فى الحصول على جداول مركبة تحدد سمات الأسرة وخصائصها ، مثل السمات الاقتصادية ، والتعليمية ، والدينية ، والعرفية ... وغيرها . وإذا ماتمكنا من تحقيق ذلك كله ، أصبح لدينا ثروة من الشواهد الواقعية تتيح لنا فهمًا متعمقًا للعلاقة الوظيفية بين الأسرة والنظم الاجتماعية الأخرى .

خاتمة :

وهكذا يتضح لنا أن أفضل تكامل بين الديموجرافيا وعلم الاجتماع ، لايتم بتفتيت تخصصات هذين العلمين أو ضمهما ، ولكنه يتحقق بزيادة عدد المتخصصين القادرين على الإفادة من بيانات العلمين وأفكارهما . ولعل أسوأ أشكال التخصص هو أن نفصل النظرية عن البحث الواقعى . ففى بعض الأحيان نجد بعض الديموجرافيين (وخاصة الذين يهتمون بصفة خاصة بالبيانات الإحصائية) يقصرون اهتماماتهم على البيانات الواقعية الخام ، دون الخوض فى مجال « النظرية » إلا بحذر . ومن الناحية الأخرى نجد بعضًا من علماء النظرية السوسيولوجية يهتمون فقط بتفسير الوقائع تفسيرًا لفظيًا بحتًا ، دون أن يبذلوا جهدًا للتعرف على الأدوات والمناهج التى تمكنهم من اختبار التعميمات التى يسحبونها ببساطة .

ومن الواضح أن تعاون العلمين وارتباطها ، يستطيعان أن يحققا نتائج عظيمة ، ولكن يجب أن يتم هذا التعاون فى ضوء النظرة التى تفصل بين اهتمامات العلمين فصلا تعسفيًا ، ولقد حاولت أن نؤكد وجهات نظرنا فى هذا المقال عن طريق الاستشهاد بأربعة ميادين يمكن أن يثمر فيها هذا التعاون الثمرة المرجوة وفى كل ميدان اتضح لنا أن تكامل المظاهر السوسيولوجية والديموجرافية

---

* يقصد المؤلف بذلك التعدادات التى تجرى فى الولايات المتحدة الأمريكية . (المترجم)

يسيران قدمًا إلى الأمام برغم العقبات والصعوبات . كذلك اتضح لنا أن العلاقة بين العلمين فى كل ميدان من الميادين التى تخيرناها كانت علاقة ذات اتجاهين . ومعنى ذلك أن الفكرة التى تذهب إلى أن أحد هذين العلمين يقدم « التفسير » والآخر يقدم « البيانات » إنما هى فكرة خاطئة ومرفوضة من أساسها . فكل من العلمين يسهم فى حل مشكلاتها المشتركة سواء على المستوى النظرى أو الفنى أو الواقعى . وذلك من خلال باحثين ينتمون إلى ميدان هذين العلمين .

المراجع والتعليقات

(١) ليس ذلك نقداً لفكرة فريق البحث ، ولكننا نود أن نشير فقط إلى أن هذا الفريق يمثل حلا لمشكلات البحوث التى تهتم بدراسة المظاهر والجوانب المختلفة لظاهرة معينة . أما القيمة الحقيقية لمشروعات الفريق – فيما أعتقد – فهى تجميع القوة البشرية التى تمثل العلماء فلا تزال – لسوء الحظ – قدرات كثير من فرق البحث فى العلوم الاجتماعية أقل من قدرات عالم واحد ؛ وذلك حينما يكون البحث مقصوراً على ميدان واحد .

(٢) ويمكننا أن نضيف إلى نطاق الديموجرافيا الصورية ، المعالجات الإحصائية والرياضية الخاصة بالتوزيع الإقليمى ، والهجرة ، والحالة الزواجية .

(٣) كلمة « سكان » Population غير دقيقة فى الواقع ، طالما أنها تشير إلى الشىء المدروس ، أكثر مما تشير إلى العلم ذاته ، وذلك مثل كلمتى « فسيولوجيا » Physiology و « الكائن العضوى » Organism ، وكلمتى « علم النبات » و « النباتات » Plants وعلى الرغم من أن اصطلاح الديموجرافيا قد أصبح الآن مفضلا لدى كثير من العلماء . إلا أن الكثيرين لا يزالون يعتقدون أن هذا الاصلاح يشير إلى الطابع الوصفى لهذا العلم . بينما علم السكان فى الواقع علم تحليلى فى المحل الأول .

(٤) ولقد تزعم هؤلاء النقاد جوزيف دافيز وإن كان هناك نقاد آخرون انظر :

Palmer C. Putnam, Energy in the Future, Van Nostrand, 1953, Chap. 2; Harold F. Dorn, "Pitfalls in Population Forecasts and Projections", J. Amer. Stat. Assoc; 42 (1952), 304-25 Kingsley Davis, "Future Population Trends and Their significance", in Transactions of the Eighteenth North American Wildlife Conference, Wildlife Management Institute, 1953, pp. 8-21.

(٥) P.K. Whelpton, "A Study of the "Expected" Completed Fertility of a National Sample of White Women, in Current Research in Human Fertility, Milbank Fund, 1955, pp. 106-12.

(٦) Clyde V. Kiser, "General Objectives and Broad Areas of Interest in a Proposed New Study of Fertility", and Elliot G. Mischler and Charles F. Westoff, "A Proposal for Research on Social Psychological Factors Affecting Fertility : Concepts and Hypotheses, in Current Research in Human Fertility, pp. 115-50 Kiser et "Development of Plans for a Social Psychological Study of the Future Fertility of Two Child-Families,", Popul. Study 10 (1956), 43-52 Westoff et al "A New Study of American Fertility", Eugen. Quart 11 (1955), 229-33.

(٧) Mischler and Westoff, op. cit., pp. 124-25.

(٨) أنظر : Kingsley Davis "The Amazing Decline of mortality in Under: developed Areas". Amer. Econ. Rev. 46 (1956), 305-10.

(٩) يتعين علينا أن نشير إلى أن هناك قضية أخرى أثرت على البحوث الديموجرافية خلال هذه الفترة وهى الفروق الطبقية فى الخصوبة . ولقد تضاءل الاهتمام بهذه القضية عندما ظهرت هذه الدراسات إلى حيز الوجود .

(١٠) من المسوح الميدانية المبكرة . ذلك الذى أجراه كل من مكتب بحوث السكان Office of Population Research فى . الولايات المتحدة . ومركز بحوث العلوم الاجتماعية Social Sciemce Research Center بجامعة بورتوريكو فى سنة ١٩٤٦ . ولقد ورد تقرير عن هذا المسح فى

Paul K. Hatt Backgrounds of Human Fertility in Puerto Rico : A Sociological Study, Princeton University Press, 1952.

ولقد أجرى المركز بعد ذلك دراسة تحت إشراف ريوبن هل Hill أشارات إليها مقالات عديدة كتبها هل Hill ذاته ،

وستايكومر Back وباك Stycos . أما التقرير المبدئى الذى عرض لنتائج المقابلات الاستطلاعية لعدد محدود من أفراد الطبقة الدنيا فى بورتوريكو ، فنستطيع أن نجده فى المؤلف الذى كتبه ستايكوس Stycos انظر :

J.M. Stycos, Family and Fertility in Puerto Rico, Columbia University Press, 1955.

أما المسوح الأساسية التى أجريت فى الهند فهى :

١ – دراسة أجرتها الأمم المتحدة بالاشتراك مع الحكومة الهندية فى مقاطعة ميسور Mysore ولقد أجريت هذه الدراسة فى سنة ١٩٥١ ، وكان هدفها الأساسى بحث علاقة النمو السكانى بالتغير الاجتماعى والاقتصادى . وتتضمن الدراسة بالإضافة إلى ذلك بيانات عن الاتجاهات نحو الخصوبة فى عينة تتألف من ١٢٠٠ من الأزواج والزوجات . ولقد ظهرت نتائج هذه الدراسة فى شكل مقالات مختلفة كتبها شاندرا سكاران Chandrasekaran

٢ – سلسلة من الدراسات أجراها معهد جوكهال للعلوم السياسية والاقتصادية Cokhale Institute of Politics and Economics وتتناول الاتجاهات نحو الإنجاب فى مناطق ريفية وحضرية فى مقاطعة ديكان Deccan ومن التقارير التى نشرت عن هذه الدراسات :

V.M. Dandekar and Kumudini Dandekar, Survey of Fertility and Mortality in Poona District, Poona: Gokhale Institute, 1953 and N.V. Sovani and K. Dandekar, Fertility Survey of Nasik, Kolaba and Sotara (North) Districts, Poona: Gokhale Institue, 1955.

٣ – المسح الذى أجراه وليام مورسيون عن اتجاهات مجموعة من الذكور والإناث نحو تنظيم الأسرة فى إحدى قرى مقاطعة بومباى فى سنة ١٩٥٤ ، انظر دراسته :

"Attitudes of Males Toward Family Planning in a Western Indian Village", and a similar article on females, Milbandk Memorial Fund Quarterly, 34 (1956), 1-24 35 (1957), 67-81.

٤ – مسح أجراه معهد علم الاجتماع والعلاقات الإنسانية فى جامعة لكناو Lucknow على قرية أوتار براديش Uttar Pradesh . ويتناول الاتجاهات نحو الخصوبة وتنظيم الأسرة . ولقد صدر التقرير الأول من هذا المسح بعد خمس سنوات من البحث التجريبى وملاحظة انتشار تنظيم النسل . ويلاحظ أن هذا التقرير صدر تحت العنوان التالى :

Baljit Singh, Five Years of Family Planning in the Countryside, Lucknow: J.K. Institute, 1958.

وفى جاميكا أجريت أيضًا دراسات عن الاتجاهات نحو الخصوبة ، ومن المتوقع أن تظهر قريباً نتائج تحليل الاستبارات المتعمقة التى تناولت بناء أسر الطبقة الدنيا والدافعية نحو الإنجاب فى كتاب لجودث بلاك Blake ، أنظر دراستها المعنونة :

"Family Instability and Reproductive Behavior in Jamaica", in Current Research in Human Fertility, pp. 24-41.

وبالإضافة إلى ذلك أجرى باك Back وستايكوس Stycos مسحاً ضيق النطاق وإن كانا قد استعانا بعينة أكبر حجماً من العينة التى استعانت بها الدراسة السابقة :

أما فى أندونيسيا ، فقد أجريت دراسة على مجموعة من القرى ، بهدف التعرف على العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسكولوجية المؤثرة على الإنجاب ، انظر :

Nathan Keyfitz, "A Field Study in Population", Proc. World Popula. Conf., 6, 1954 (New York: United Nations, (1955), pp. 313-19.

ومن الملاحظ أنه لا توجد حتى الآن دراسات متخصصة تناولت الاتجاهات نحو الإنجاب ، المجتمعات البدائية الأفريقية . ويبدو لنا أن الأعمال التى قدمها الأنثربولوجيون البريطانيون تستطيع أن تفيد الأدوات الحديثة فى الديموجرافيا فائدة محققة . وهذا ينطبق أيضًا على بعض الدراسات التى أجريت فى اليابان . انظر :

Irene B. Taeuber, The Population of Japan, Princeton University Press, 1958, Chap. 18, 420-23.

(١١) طلب شابيرا Schaper إلى الأنثربولوجيين أن يولوا مزيداً من الاهتمام للتمييز بين السلوك الواقعي والسلوك المثالي . فمن اليسير – كما يقول – أن نحصل من إخباري على تقرير عما سيفعله الناس ، ولكن الشيء العسير هو أن نكشف عن سلوكهم الفعلي ، خاصة إذا ماكان عدد سكان المجتمع يصل إلى الآلاف ، ولقد ختم شابيرا حديثه بضرورة استخدام المنهج الإحصائي انظر مقاله :

Tswana Conception of Incest", in Meyer Fortes (ed.), Social Structure, Clarendon Press, 1949, pp. 105- 66.

(١٢) تناول البحث الذي أجرته جودث بلاك Blake – والذي أشرنا إليه من قبل – هذه النقطة . انظر كذلك المقال الذي شاركناها كتابته والمعنون :

"Social Structure and Fertility: An Analytic Framework", Econ. Devel. Cult. Change, 4 (1956), 211-35.

(١٣) تمت الدراسة الاستكشافية كخطوة متقدمة للمسح في دراسة هل Hill التي أجراها في بورتوريكو ، وفي الدراسة التي أجريت في جامايكا ، واللتان أشرنا إليهما من قبل ، بينما لم تتم بالنسبة لدارسة هات Hatt التي أجراها في بورتوريكو ، ودراستي بونا Boona وميسور Mysore اللتين أجريتا في الهند . ويلاحظ أن الدراسة الاستكشافية ليست اختباراً قبلياً Pretest ، لأن الاختبار القبلي يكون عادة مقصوراً على عدد من المقابلات الأولية تتم بهدف تنقيح استمارة البحث . أما في الدراسة الاستكشافية الحقيقية فإن الباحث يترك المبحوثين لكي يعبروا له عما يدور في أذهانهم ، ومعنى ذلك أن هذا النوع من الدراسات ينفر من استخدام استمارات مقننة جامدة .

(١٤) ومن بين هؤلاء ماريون ليفي Levy . وروبنهارد بندكس Bendix وإيزنشتاد Eisenstadt ووليرت مور Moore أما مؤلف ليلي شانون Shannon المعنون : « والمناطق النامية » Underdeveloped Areas Harper, 1957 فيكشف عن اهتمام ملحوظ بالجوانب السوسيولوجية للتنمية الاقتصادية ، كما يشير إلى ارتفاع معدل المقالات السوسيولوجية التي تنشر في مجلة « التنمية الاقتصادية والتغير الاجتماعي » .

(١٥) Journal of Economic Development and Cultural Change.

Wendell H.Bash, "Differential Fertility in Madison Country, New York 1865", Milbank Memorial Fund Cuart 33 (1955), 161-86; Robert Gutman, "The Birth Statistics of Massachusetts During the Nineteneth Century", Popul. Stud., 10 (1956), 69-94 and "Birth and Death Registration in Massachusetts: I. The Colonial Background, 1639-1800". Milbank Quart 36 (1958), 58-74 and earlier work by Jaffe and Spengler on fertility.

ويلاحظ أن أغلب الأعمال الأمريكية التي تدخل في نطاق الديموجرافيا التاريخية قام بها باحثون ليسوا ديموجرافيين في المحل الأول . وهذا ينطبق أيضًا على البحوث التي أجريت في أوربا وأمريكا اللاتينية ، مثل بحث جوزيا رسل Russell عن سكان العصور الوسطى ، وبحث شيربرن كوك Cook وزملائه عن المكسيك في عهد الاستعمار ، ودراسة جورج كوبلر Kubler عن أمريكا الجنوبية في عهد الاحتلال .

(١٦) انظر العمل ذا المؤلفات الثلاثة الذي قدمه روجر ملز Mols

Introduction à la démographie historique des villes d'Europe du XIV au XVIII siècle, Université de Louvuin, 1954 K.H. Connell, The Population of Ireland, 1750-1845, Clarendon Press, 1950 Jacques Honripir, La population Canadienne au début du XVIII, siècle, Presses Universitaires, 1954 and numerous articles in Population Studies (British and Population French).

(١٧) Michel Fleury and Louis Henry, Des registres paroissiaux à l'histoire de la population: Manuel de dépouillement et d'exploitation de l'état civil ancien, Paris: L'Institut National d'Etudes Domographiques, 1956.

(١٨) نستطيع أن نجد تحليلا للتحول الديموجرافى . وبعض الأساليب القياسية فى مقالنا المعنون :

"The Demographic Consequences of Changes in Productive Technology" in the UNESCO publication, Social, Economic and Technogical Change: A Theoretical Approach (Paris: International Social Science Council 1958), pp. 193-227.

(١٩) هناك بدايات تتسق مع هذا الاتجاه ، وإن كانت لم تقدر أهمية الظواهر الديموجرافية ، أو النقط الأساسية فى التحول الديموجرافى ، لأنها كانت مقصورة على بعض المتغيرات الاقتصادية انظر :

Simon Kuznets, "Quantitative Aspects of the Economic Growth of Nations: I Levels and Variability of Rates of Growth Econ. Devol. Cult. Change, 5 (1956), 1-94 Kingsley Davis, "Population and the Further Spread of Industrial Society", Proc. Amer. Phil. Soc. 95 (1951), 8-19.

(٢٠) Talcott Parsons, Essays in Sociological Theory, Free Press, 1949, pp. 242-47.

(٢١) John Wiley, 1957.

(٢٢) W.M. Kephart, "Some Knowns and Unknowns in Family Research: A Sociological Critique", Marr. Fam. Liv. 19 (1957), 10.

ويلاحظ أن هذا المقال يشير بوضوح إلى إمكانية الإفادة من البيانات الديموجرافية فى الإجابة على تساؤلات سوسيولوجية الطابع فى ميدان الأسرة .